

مستقبل الشراكة الجزائرية – الأوروبية

The Future of the Algerian-European Partnership

أ. د سهام عباسي⁽²⁾

معهد الحقوق – المركز الجامعي بركة (الجزائر)

siham.abbassi@cu-barika.dz

تاريخ النشر

31 أكتوبر 2026

د. وليد سليمان⁽¹⁾

معهد الحقوق – المركز الجامعي بركة (الجزائر)

walid.slimane@cu-barika.dz

تاريخ الارسال:

30 جوان 2026

تاريخ القبول:

03 أكتوبر 2026

الملخص:

تتمحور هذه الدراسة حول اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، واضحة إياها بين خيارَي تحمّل تبعات الالتزام ببنود الاتفاقية أو الانسحاب منها، فبينما مثّلت الاتفاقية الإطار الدولي الذي حاولت من خلاله الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي، كشف واقع تنفيذها عن تحمّلها للتبعات الاقتصادية المترتبة عن إخلال الطرف الأوروبي بالتزاماته التعاقدية، وأمام هذا الوضع بادرت الجزائر بطلب مراجعة الاتفاقية، استناداً إلى تغيّر ظروف إبرامها، وغياب التوازن الاقتصادي بين طرفيها، إلا أن مسار المشاورات قد اصطدم باللجوء الأحادي من المفوضية الأوروبية إلى تفعيل خيار التحكيم الدولي المستقل، وهو الخيار الذي يشكّل خرقاً للترتيبات المؤسسية المتضمنة اللجوء إلى التحكيم الداخلي. وعليه تخلص الدراسة إلى أن تفاقم تبعات تنفيذ الجزائر لاتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، بجانب احتمالية صدور حكم تحكيمي في غير صالحها، يمنح خيار انسحابها النهائي من الاتفاقية المشروعية القانونية والاحتمالية الاستراتيجية التي تقتضيها السيادة الاقتصادية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الدولية، اتفاقيات الشراكة الدولية، الاتحاد الأوروبي، مراجعة الاتفاقيات الدولية، الانسحاب من الاتفاقيات الدولية.

Abstract:

This study analyses the Algeria–European Union Association Agreement in light of two alternatives: continuing to bear the consequences of its implementation or withdrawing from it. Although the Agreement was intended to facilitate Algeria's integration into the global economy, its implementation has generated significant economic costs due to the European side's failure to fulfil certain contractual commitments. Consequently, Algeria sought to revise the Agreement, citing changed circumstances and the lack of economic balance between the parties. However, these efforts were hindered when the European Commission unilaterally initiated independent international arbitration, contrary to the institutional framework that favoured internal arbitration mechanisms. The study concludes that the growing economic consequences of the Agreement, together with the risk of an unfavourable arbitral ruling, provide both legal justification and strategic grounds for Algeria to consider withdrawing from the Agreement in order to protect its national economic sovereignty.

Key words: International Partnership; International Partnership Agreements; European Union; Revision of International Agreements; Withdrawal from International Agreements.

مقدمة :

تعتبر الشراكة الدولية تجسيدا لفكره معاصره أفرزتها التطورات الاقتصادية العالمية؛ وثبتت هذه الفكرة على أساس المصالح المشتركة أو المتبادلة بين الطرفين أو الأطراف المتعاقدة، وهي مصالح تتعدد طبيعتها وتتباين مساراتها باختلاف الرؤى الاستراتيجية والأهداف التي تصبو هذه الأطراف إلى تحقيقها من إبرام الاتفاقات الدولية أو الانضمام إليها.

وإذا كان الهدف من إبرام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بالنسبة للدول المتقدمة تحقيق الربح وزيادة العائدات الاقتصادية؛ فإن هدفها بالنسبة للدول النامية عادة ما يتجسد في تحقيق التنمية خاصة من خلال نقل التكنولوجيا وتطوير الاستثمار.

والشراكة الأورو متوسطية؛ التي تعد الشراكة الجزائرية الأوروبية جزءاً منها؛ لا تخرج عن إطار هذه الشراكة، حيث هدفت الجزائر من خلالها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي بصورة فعلية، وهي الشراكة التي مرّ على إبرامها حوالي عشرون عاماً، إلّا أن نتائج تطبيقها قد أبانت عن مخرجات لم تعد ترضي أطرافها لاسيما الطرف الجزائري، وهو ما يبرز أهمية دراسة تبعات انضمام الجزائر إلى هذه الاتفاقية وخيارات انسحابها منها.

وعلى هذا الأساس؛ فإن الإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة تُصَوِّغُها ضمن السؤال الموالي: إلى أي مدى يعد انسحاب الجزائر من اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية ضروريا في ظل التبعات المترتبة على انضمامها؟

وهي إشكالية استدعت الإجابة عنها التطرق إلى مضمون وأهداف اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، وتبعات انضمام الجزائر لهذه الاتفاقية، وخيارات انسحابها منها، وذلك من خلال تقسيم دراستنا إلى المباحث الموالية :

المبحث الأول: نظرة عن اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

تعد اتفاقيات الشراكة الدولية؛ من بين الاتفاقيات التي تبرم بين أطراف دولية (دول) مختلفة، لإنجاز مشروع تشترك الأطراف في الاستفادة منه، وذلك في إطار يتجاوز التعاون التقليدي ليصل إلى التكامل الاقتصادي بين أطرافها¹، فهي من الاتفاقيات التي تقوم على أساس المصالح المتبادلة للدول، بحيث يسعى كل طرف إلى تحقيق المزايا التي تعزز مكاسبه الاقتصادية.

واتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية؛ التي تعد اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية أبرز نماذجها لا تخرج عن هذا السياق، خاصة بالنسبة للجزائر التي كانت تهدف من خلالها إلى بناء مقاربة تشاركية تضمن اندماجها في الحركية الاقتصادية العالمية.

وعليه سنتطرق إلى مضمون وأهداف هذه الاتفاقية، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين المواليين:

المطلب الأول: مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

تكتسي اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية أهمية بالغة، وذلك بالنظر للسياق التاريخي والاقتصادي الذي أُملى ضرورتها، وعليه فإن الإحاطة بمضمونها تقتضي التطرق إلى تعريفها وخصائصها، وفقا لما سنتناوله ضمن الفرعين المواليين:

الفرع الأول: التعريف باتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

بدأ مفهوم الشراكة الجزائرية الأوروبية يتشكل منذ سبعينيات القرن الماضي، وذلك في إطار توطيد العلاقات بين دول صفتي البحر المتوسط، ليتم خلال الفترة الممتدة بين 1972 و1995 توقيع عدة اتفاقيات (ثنائية) بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط، وذلك في مجال التجارة، والصناعة، والقطاع التمويلي، وتقديم الإعفاءات الجمركية على بعض السلع الزراعية والمنتجات نصف المصنعة... إلخ.²

وفي هذا الإطار تم الإعلان عن قمة برشلونة بتاريخ: 27-28 نوفمبر 1995 التي ضمت دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، بجانب إثني عشر دولة متوسطة، لبحث العلاقات الأورو متوسطة بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ليشكل هذا المؤتمر بذلك القاعدة الأساسية لتشكيل تجمع اقتصادي سياسي يضم 27 دولة لإقامة منطقة تجارة حرة أورو متوسطة.³

إلا أن مفاوضات الاتحاد الأوروبي بعد ذلك لم تكن مع دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط مجتمعة؛ خاصة بالنسبة لدول المغرب العربي، بل كانت الاتفاقية تبرم عادة في شكل ثنائي، ومن ذلك توقيع الاتفاقية التونسية الأوروبية في جويلية 1995 والتي دخلت حيز النفاذ عام 1998، وتوقيع الاتفاقية المغربية الأوروبية في فيفري 1996 والتي دخلت بدورها حيز النفاذ في مارس 2000.⁴

والجزائر كغيرها من دول المغرب العربي؛ قد أبرمت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث بعد أن ظل الاتفاق الشامل الذي وقع بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1976 يحكم العلاقات الاقتصادية بينهما، انطلقت المفاوضات الرسمية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مارس 1997 ببروكسل، في إطار عدة جولات انتهت حين أعلن وزير الخارجية الجزائري عن توقيع الاتفاقية في 07/12/2001، ليتم إمضاؤها في 22/04/2002 بمدينة فالونسيا الإسبانية، ودخلت بعد ذلك حيز النفاذ في 01/09/2005 بعد مصادقة البرلمان عليها.⁵

وعليه فاتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية؛ هي إحدى الاتفاقيات المبرمة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط وتحديداً دول المغرب العربي، والتي تم إبرامها في إطار الاتفاقيات الثنائية بين الطرفين، وهي اتفاقيات لم يكن الدافع إليها اقتصادياً بحتاً، إذ أنها تضمنت جوانب اقتصادية اجتماعية وسياسية، وإن طغى الجانب الاقتصادي عليها، وذلك باعتباره أساس التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط، وهي الاتفاقية التي بدأ سريانها منذ دخولها حيز النفاذ في 2005 إلى غاية اليوم.

الفرع الثاني: خصائص اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

تتماز اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها تختلف عن باقي الاتفاقيات الدولية؛ وأهم تلك الخصائص:

- ارتباط إبرام الاتفاقية بما شهده المجتمع الدولي في الربع الأخير من القرن الماضي من تغيرات اقتصادية، ميّزها بروز النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المبني على الحرية والانفتاح الاقتصادي، بجانب إنشاء منظمة التجارة العالمية، وامتداد تأثير ظاهرة العولمة إلى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية...إلخ، وهي التغيرات التي نمت الرغبة لدى الكثير من الدول لخلق التكتلات الاقتصادية لتحقيق تنميتها أو ترقية اقتصادها وتطويره.⁶

- ارتباط إبرام الاتفاقية بانهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي، وما أدى إليه ذلك من التنافس بين اقتصاد أوروبا الموحدة والاقتصاد الأمريكي، الأمر الذي دفع المجموعة الأوروبية -حينها- إلى البحث عن شراكات مع دول أخرى، فكان الأقرب إليها الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وذلك لابتعادها عن التنافس القائم بين التكتلات والتجمعات الاقتصادية في القارة الأمريكية بشقيها الشمالي والجنوبي.⁷

- التشابه الكبير بين اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية واتفاقيات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وبعض دول المنطقة المغاربية، وذلك بالنظر للصيغة شبه النمطية التي قدمها الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمفاوضات حول جميع هذه الاتفاقيات؛ التي تنطلق من موافقة الدول المتوسطة على المبدأ الذي تم طرحه من طرفه وسعيها إلى مجرد تعديل شروط إبرام الاتفاقية أو تحسينها، الأمر الذي جعلها جميعاً تتفق من حيث المواضيع التي تناولها ومن حيث نصوص موادها،⁸ وذلك رغم محاولة الجزائر ألا تحذو حذو كل من تونس والمغرب اللتان وقعتا اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على التوالي عامي 1995 و1996، وذلك من خلال تعبيرها عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الاتحاد الأوروبي⁹، تتناسب مع موقعها الجيو سياسي وثقلها الاقتصادي.

- تغليب الجانب الاقتصادي على الاتفاقية، بالرغم من كونها في الأصل اتفاقية ذات أهداف وأبعاد مختلفة ترتبط بعدد جوانب اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية.

المطلب الثاني: أهداف اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

تعددت أهداف اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية بين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، واختلفت باختلاف مصالح الطرفين، مع اتفاقها في آثارها، وهو ما يمكن تصنيفها إلى أهداف اقتصادية وغير اقتصادية، وسنحاول توضيحه ضمن الآتي:

الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

يعد الجانب الاقتصادي أهم جوانب اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، وهي الاتفاقية التي تعددت أهدافها الاقتصادية، سواء بالنسبة للطرف الأوروبي أو الجزائري، وأهم تلك الأهداف:

1- التعاون الاقتصادي: حيث تلزم الاتفاقية طرفيها بتقوية التعاون الاقتصادي بينهما في إطار ما يخدم مصلحة كليهما، لاسيما فيما يتعلق بالقطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية، وتلك التي تم الاتفاق على تحرير مبادلاتها بين الطرفين كونها تساهم في تقريب التعاون بينهما، لاسيما القطاعات التي تؤدي إلى رفع مستويات النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات التجارية، وذلك من خلال دعم التكامل والاندماج بين الاقتصادين الجزائري والأوروبي، وتطوير البنى التحتية للهياكل الاقتصادية الأساسية خاصة بالنسبة للطرف الجزائري، وكذا دعم تشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية¹⁰، بجانب تسهيل انتقال رؤوس الأموال والخدمات، ونقل التكنولوجيا... إلخ¹¹.

2- التبادل التجاري: حيث تلزم الاتفاقية طرفيها بإقامة منطقة حرة للتبادل؛ وذلك خلال فترة انتقالية تم تحديدها -عند وضع الاتفاقية- ب 12 سنة، يبدأ سريانها منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، بجانب النص على عمل الطرفين على تحرير أوسع للمبادلات التجارية فيما بينهما بصفة تدريجية¹²، وكذا تفكيك الحواجز التعريفية المطبقة في التجارة الخارجية الجزائرية بالنسبة للسلع المصنعة و السلع التسيير والتجهيز والسلع الاستهلاكية¹³.

وقد تم التركيز على هذا الهدف أكثر من طرف الاتحاد الأوروبي باعتباره تجسيدا للرغبة الأوروبية لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار التنافس الاقتصادي العالمي، لذا كان من المهم للاتحاد الأوروبي اقتحام أسواق عالمية جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط، لاستعادة منطقة جنوب المتوسط إلى المجال الحيوي الأوروبي¹⁴، حيث يعد التبادل الاقتصادي بينها وبين الاتحاد الأوروبي تكريسا لتوسيع الأسواق الأوروبية، وانتصارا اقتصاديا في مواجهة

الولايات المتحدة الأمريكية التي سيطرت على أسواق دول الخليج العربي، خاصة في ظل ما تتمتع به الجزائر من ثروات اقتصادية لاسيما في قطاع المحروقات.

وعليه فإن الأهداف الاقتصادية من إبرام اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية بالنسبة للجزائر هي الحصول على التكنولوجيا التي يتم نقلها من الاتحاد الأوروبي وتأهيل اليد العاملة الجزائرية بما يساهم في تطوير القطاعات القادرة على التصدير، والاستفادة من الدعم المالي الأوروبي، بجانب زيادة الاستثمار الأجنبي (الأوروبي)، وبالنسبة للاتحاد الأوروبي هي الاستفادة من سوق استهلاكية واسعة الانتشار، بجانب الشراكة في المجال الطاقوي، باعتبار الشراكة قد تمت مع دولة غنية بالغاز والنفط.

الفرع الثاني: الأهداف غير الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

بجانب الأهداف الاقتصادية التي تغلب على اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، فإن لهذه الأخيرة أهدافا أخرى ذات طبيعة غير اقتصادية نتطرق إلى أهمها ضمن الآتي:

1- في المجالين الاجتماعي والثقافي: حرصت اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية على التعاون في المجالات الثقافية والاجتماعية بين طرفيها، مَرَكِّزَةً على عدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والاستفادة من المكافآت وإجراءات الضمان الاجتماعي بالنسبة للعاملين بالدول الأوروبية، بجانب تشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات للتقريب بينها¹⁵، كآلية لتجاوز الصدام الحضاري، وتقليص الضجوة الفكرية بين دول الشمال والجنوب.

2- في المجال السياسي: سعت اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية إلى إقامة حوار سياسي دبلوماسي بين طرفيها؛ يركز على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان¹⁶، ويسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين الأطراف المتعاقدة ويساهم في رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية¹⁷، لتشكل الاتفاقية بذلك منصة للحوار الاستراتيجي المستدام بين طرفيها بما يضمن استقرار المنطقة المتوسطية ككل.

المبحث الثاني: تبعات التزام الجزائر باتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

لقد بحثت الجزائر عن شريك اقتصادي يكون لها عوناً في حال تعرضها لأزمات اقتصادية، وكان هذا الغرض الأساسي من إبرامها لاتفاقية الشراكة مع الطرف الأوروبي.

لكن تطبيق اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية قد أفرز في الواقع العديد من الآثار؛ التي تعتبر كتبعات لالتزام الجزائر بها، وهي الآثار التي ظهرت على المستويات الاقتصادية، بجانب إخلال الاتحاد الأوروبي بالتزاماته المضمنة في الاتفاقية، عدا عن اعتراضه على تطبيق مضمون الاتفاقية؛ وذلك من خلال اعتراضه على القرارات الاقتصادية الجزائرية.

كل هذه الآثار شكّلت تبعات تحمّلتها الجزائر جراء التزامها بتطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وفيما يلي التطرق لأهمها:

المطلب الأول: انعدام الجدوى الاقتصادية من اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

إن الالتزام بتطبيق اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية على أرض الواقع، قد أفرز العديد من التبعات التي شكّلت آثارا سلبية لالتزام الجزائر بتطبيقها، وأهم تلك التبعات انعدام الجدوى الاقتصادية، حيث لم تحقق الاتفاقية الأهداف التي كانت ترجو الجزائر تحقيقها، وذلك بالنظر لعدّة معطيات؛ يمكننا إبراز أهمه من خلال الفروع الموالية:

الفرع الأول: عدم توازن الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك للدول العربية المطلّة على جنوب البحر المتوسط، لكن ميزه هذه الشراكة هي الاختلال الهيكلي وعدم التكافؤ بين طرفيها، فبينما يُصدّر الاتحاد الأوروبي لهذه الدول أكثر من 60 بالمئة من وارداتها، فإنها لا يستورد منه أكثر من 03 بالمئة من إجمالي مبادلاته التجارية الخارجية، كما أن صادرات الدول العربية إليه في غالبيتها مواد خام.¹⁸

والجزائر لا تخرج عن السياق أعلاه، حيث أن صادراتها للاتحاد الأوروبي خارج قطاع المحروقات لا تشكّل سوى أرقام هامشية لم تتجاوز في الغالب 600 مليون يورو، وجزء كبير منها تابع لمشتقات البترول¹⁹، إذ أنه بالرغم من كون الجزائر قد هدفت من خلال اتفاق الشراكة إلى تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، فإنه خلال العقد الماضي لم يبلغ إجمالي الصادرات الجزائرية الموجهة للاتحاد الأوروبي خارج المحروقات سوى 14 مليار دولار، في حين أن إجمالي وارداتها منه قد قدر بـ: 220 مليار دولار، بمعدل سنوي قدره 22 مليار دولار²⁰، وهو معدل يفوق إجمالي صادرات الجزائر إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال عقد كامل من الزمن.

الفرع الثاني: عدم عدالة المنافسة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

أفرز تطبيق اتفاقية الشراكة الجزائرية-الأوروبية وضعًا تنافسيًا غير متكافئ بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي انعكس سلبًا على قدره المؤسسات الجزائرية على مواجهة المنافسة الأوروبية. ويُعزى ذلك، إلى حدّ كبير، إلى استمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري، رغم مرور سنوات على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، على تصدير المحروقات ومشتقاتها، مقابل محدودية تنوع الصادرات غير النفطية. وقد أسهم هذا الوضع في تكريس اختلال في المبادلات التجارية، جعل السوق الجزائرية تستوعب نسبة مهمة من السلع الأوروبية، بما عزز طابع الجزائر كسوق استهلاكية للمنتجات القادمة من الاتحاد الأوروبي أكثر من كونها طرفًا قادرًا على تحقيق استفادة متوازنة من الاتفاقية.

وترجع مظاهر الاختلال في شروط المنافسة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى العديد من العوائق الفنية والتنظيمية والقانونية؛ التي أدرجت في الملاحق البروتوكولية للاتفاقية، وصُممت كمزايا تفضيلية وحوافز للبلدان النامية ومنها الجزائر، غير أن اشتراط معايير صارمة لتحقيق مستوى التحويل الجوهري قد حال دون استفادة الاقتصاد الجزائري من تلك المزايا، مما حوّل تلك القواعد والشروط إلى أداة تقييدية للصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي²¹.

الفرع الثالث: انعدام الاستثمار الأجنبي (الأوروبي)

كانت الجزائر تراهن من خلال إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، على استقطاب الاستثمارات الأوروبية ودعم التنمية وتنويع الاقتصاد الوطني، غير أن حصيلة أكثر من عقدين كشفت محدودية هذه الاستثمارات، في ظل عدم تجسيد عدد من الالتزامات المرتبطة بالدعم المالي ونقل التكنولوجيا وتطوير شراكة صناعية متكاملة، وفي هذا السياق أشار وزير الخارجية أحمد عطاف إلى أن المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بلغت نحو تريليون دولار خلال 18 سنة، مقابل استثمارات أوروبية لم تتجاوز 13 مليار دولار، تركّز معظمها في قطاع المحروقات²².

الفرع الرابع: زيادة الخسائر الجبائية الناجمة عن تنفيذ الجزائر لالتزامها بتطبيق اتفاقية الشراكة

مع الاتحاد الأوروبي

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول العربية والمغاربية؛ يتميز بمساهمة كبيرة للرسوم على التجارة الخارجية في التحصيل الجبائي، حيث تمثل الرسوم الجمركية موردا جبائيا تتجاوز أهميته عدد مصادره جبائية أخرى، فهي تمثل 10 بالمئة من واردات الخزينة العمومية، وتصل حصة الإيرادات الجمركية إلى 28 بالمئة من إجمالي الإيرادات الجبائية، أي ما يعادل 02,9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا تأتي أهمية قطاع الجمارك بالنسبة للاقتصاد الوطني²³.

وقد خلفت اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية عجزا يفوق 700 مليار دينار من الإيرادات الجمركية الجزائرية خلال 10 سنوات الأولى فقط لتنفيذها (2005 - 2015)²⁴، حيث تؤكد الأرقام وفقا لما أشارت إليه مديره الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة السيد بهلول وهيبة، أن هناك خسارة جبائية قدرها 02 مليار دولار سنويا²⁵، وهو ما ينعكس سلبا على الاقتصاد الذي يقوم في جزء كبير منه على العائدات الجبائية، وهو ما يؤكد أن التزام الجزائر بالأحكام الجبائية المضمنة في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛ ينعكس سلبا على النسيج الصناعي الجزائري، كون المؤسسات الصناعية بالجزائر أصبحت تواجه واقعا جديدا يفرضه

تفكيك أو إلغاء الحقوق الجمركية، التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائرية²⁶، فحرية دخول السلع الأوروبية المصنعة للسوق الجزائرية يمثل تحدياً أمام الصناعة الجزائرية.

المطلب الثاني: الخلاف حول التزام الطرف الأوروبي بأحكام اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

إن تبعات عدم الجدوى الاقتصادية بالنسبة لاتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية التي يعتبر إخلال الاتحاد الأوروبي بالتزاماته الاتفاقية سبباً رئيسياً من بين أسبابها؛ قد تفاقمت بسبب اعتراض هذا الأخير على القرارات السيادية للجزائر، وهو ما يعتبر خلاف حول التزام الطرف الأوروبي بأحكام اتفاقية الشراكة، وفقاً لما سنحاول توضيحه ضمن الفرعين التاليين:

الفرع الأول: إخلال الاتحاد الأوروبي بالتزاماته المضمنة باتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

إن الاتحاد الأوروبي لم يف بجميع التزاماته الاتفاقية الناجمة عن اتفاقية الشراكة بينه وبين الجزائر، والتي كانت الجزائر بموجبها ستكون شريكا اقتصاديا له. إذ كان ملزماً بنقل التكنولوجيا إليها وتأهيل اليد العاملة لديها وتكوينها، إلى جانب التزامه بنقل استثماراته إلى أرضها، لكن الواقع أثبت أن ذلك لم يحدث، حيث أن الطرف الأوروبي لم يعتبر الجزائر - كما أشرنا أعلاه - سوى سوق استهلاكية لصادراته.

والواقع أن مظاهر إخلال الاتحاد الأوروبي بالتزاماته الاتفاقية بكثيرة؛ يمكننا أن نشير

كمثال عنها إلى:

1- إدراج الجزائر ضمن فئة باقي الدول؛ التي تتنافس على حصص جماعية وفق مبدأ «الأسبق وصولاً، الأسبق خدمة»، أي بأولوية من يسجل صادراته أولاً، حيث تفرض أوروبا، في حالة استنفاد هذه الحصص، رسوماً جمركية حمائية تصل إلى 25 بالمئة على الكميات الإضافية من الصادرات. وأبرز مثال على ذلك ما تتعرض له صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي من الحديد والصلب، التي تخضع لنظام الحصص الوقائية، وهي حصص تُقسَّم دورياً على أساس ربع سنوي، إذ لا تمنح المفوضية الأوروبية للجزائر حصصاً سنوية محددة أو ثابتة²⁷.

وتُعبر هذه المعاملة تعبير عن عدم احترام الاتحاد الأوروبي لالتزاماته بموجب اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، وتعد إخلالاً صريحاً ببندوها، إذ لا يمكن تفسير هذا التصرف إلا باعتباره انتهاكاً لمبدأ المعاملة بالمثل أو تكافؤ الفرص، خاصة وأن الجزائر - كما سبق وذكرنا - تفتح أسواقها للمنتجات الأوروبية دون شروط أو قيود كمية، إلا أن الاتحاد الأوروبي يقابل ذلك بنظام الكوتا (الحصص الوقائية) على صادرات الجزائر إليه، وهو ما يضرغ اتفاقية

الشراكة من توازنها التجاري، ويحرم الجزائر من ميزة تفضيلية مستحقة، الأمر الذي يساهم في عرقلة استراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني بعيدا عن قطاع المحروقات.

2- انحصار الاستثمارات الأوروبية؛ حيث أنه بالرغم من كون اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية عامل جذب للاستثمار الأجنبي وتحديد الاستثمارات الأوروبية، بما يمكن أن يساهم في زياده معدل النمو الاقتصادي بجزائر، إلا أن الواقع قد أبان عن نتائج غير تلك التي كانت تأملها الجزائر من إبرام الاتفاقية، إذ أن الاتحاد الأوروبي لم يلعب الدور المأمول منه لتشجيع الاستثمارات الإنتاجية المباشرة من خلال أهداف مرحلية وأطر زمنية محددة، بجانب انحسار استثماراته المباشرة في قطاعي الخدمات المصرفية²⁸، والمحروقات فحسب.

حيث يعتبر انحصار الاستثمارات الأوروبية في مجالات محددة - عادة ما تكون خدمية أو ريعية - دون المساهمة في خلق نسيج صناعي وطني أو تنويع حقيقي للاستثمار، إلى جانب ضعف تدفق تلك الاستثمارات أو تحقيق تنويع حقيقي للاقتصاد؛ يعد أبرز مؤشرات إخلال الاتحاد الأوروبي بالتزاماته التنموية بموجب اتفاقية الشراكة المبرمة بينه وبين الجزائر.

الفرع الثاني: الاعتراض الأوروبي القرارات الاقتصادية الجزائرية

لقد أصبحت الجزائر بموجب اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية سوقا استهلاكية للسلع الأوروبية، لكن بالرغم من ذلك لا يزال الاتحاد الأوروبي يحتج بوجود صعوبات وعوائق إدارية تواجهها صادراته إلى الجزائر.

وبناء على ذلك أصدرت المفوضية الأوروبية في شهر جويلية 2024 بيانا تعترض فيه على سلسلة من القرارات - السيادية - التي بدأت الجزائر بتنفيذها منذ 2021، والمتعلقة بـ:

- تنظيم الواردات.
- تحفيز الإنتاج المحلي.
- تقديم حوافز لدعم المنتجات المحلية.

وقد شملت هذه القرارات نظام تراخيص الاستيراد وتنظيم المشاركة الأجنبية في الشركات المستوردة، حيث رأت المفوضية الأوروبية؛ أن الإجراءات المتخذة من الجزائر تعتبر تقييدية لصادراتها²⁹.

المبحث الثالث: البدائل الاستراتيجية لمعالجة

الاختلالات الهيكلية في اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

إن استمرار الجزائر في الالتزام بأحكام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، في ظل عدم تحقيق هذه الاتفاقية للجدوى الاقتصادية، وابتعادها عن الأهداف التي توخت الجزائر

تحقيقها من خلال إبرامها، إلى جانب إخلال الاتحاد الأوروبي بالتزاماته المضمنة في الاتفاقية، يؤول إلى استمرار الجزائر في تحمل تبعات الالتزام بالاتفاقية، واستمرار تبعيتها الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، وكذلك خسارتها لبعض الشركاء الذين أبدوا حسن النية في التعامل الاقتصادي مع الجزائر.

إن هذا الوضع قاد الجزائر إلى البحث عن البدائل الاستراتيجية الممكنة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في اتفاقية الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، والواقع أن الجزائر قد طالبت فعليا باللجوء إلى إحدى هذه البدائل، وهو مراجعة اتفاقية الشراكة، إلا أن الاتحاد الأوروبي قد لجأ إلى إجراءات التحكيم، وهو ما دفع بالبعض إلى تعزيز المطالبة بالانسحاب من الاتفاقية كبديل حمائي.

وعليه سنتطرق ضمن هذا المبحث إلى خيار مراجعة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وخيار الانسحاب من هذه الاتفاقية، وذلك من خلال ما سنتطرق إليه ضمن المطلبين المواليين:

المطلب الأول: خيار مراجعة اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

إن الالتزام بأحكام اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي - كما أشرنا أعلاه - قد حملَ الجزائر العديد من التبعات، وهو وضع يستدعي إعادة النظر في جوهر اتفاقية الشراكة، وذلك لإعادتها إلى مسارها الصحيح.

وعليه سنتطرق إلى مبررات لجوء الجزائر إلى طلب مراجعة اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، ومسار تلك المراجعة، وذلك من خلال الفرعين المواليين:

الفرع الأول: مبررات لجوء الجزائر إلى طلب مراجعة اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

استندت الجزائر في طلبها مراجعة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى العديد من المبررات؛ التي نتطرق إلى أبرزها ضمن الآتي:

- تغير ظروف إبرام اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، حيث لم تعد هي الظروف نفسها، سواء بالنسبة للجزائر أو للاتحاد الأوروبي³⁰، فمن جهة كما قال رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في مقابلة صحفية أن "الجزائر حين أبرمت اتفاقية الشراكة لم تكن تمتلك قدرات تصديرية، لكن هذا الوضع قد تغير؛ حيث أصبحت تنتج وتصدر مجموعة من المواد المصنعة والأجهزة الكهربائية"³¹، ومن جهة ثانية فإن الاتحاد الأوروبي حين إبرامه لاتفاقية الشراكة مع الجزائر كان يضم 15 دولة، وقد أصبح الآن يضم 27 دولة، وهو ما يعني أن هناك توسع في الاتحاد الأوروبي، وهو توسع غير مدروس عند إبرام الاتفاقية، ما يجعل من مراجعتها أمرا ضروريا.

- عدم وجود توازن بين طرفي اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، فالاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية مؤهلة تضم عدد دول متطورة تكنولوجيا، ومتقدمة اقتصاديا، وتمتلك القدرة التنافسية العالية، بينما الجزائر دولة نامية تقوم على الاقتصاد الريعي، ولا تملك التكنولوجيا المتطورة ولا القدرة التنافسية العالية³²، وحين تم إبرام اتفاقية الشراكة لم تتم مراعاة هذا الاختلاف الجوهري، وهو ما جعل البعض على غرار السيد هيبه بهلول مدير الغرفة الجزائرية للتجارة، تعتبر بأن هذه الاتفاقية لم يتم التفاوض بشأنها كما ينبغي منذ البداية³³، الأمر الذي أدى إلى خسائر مالية وضغوط هيكلية على الاقتصاد الوطني وفقا لما أوصحناه ضمن التبعات أعلاه.

- إعمال بند إعادة التفاوض في أحكام القانون الدولي؛ باعتباره أهم الآليات القانونية التي تتيح للأطراف المتعاقدة إمكانية مراجعة شروط الاتفاقيات الدولية عندما يطرأ تغيير جوهري في ظروف إبرامه، أو عندما يصبح تنفيذ الالتزامات على نحوها الأصلي مخالفا لمبدأ التوازن العقدي بين الطرفين، فتطبيق بند إعادة التفاوض يتجاوز كونه مجرد آلية إجرائية لإعادة صياغة بعض أحكام الاتفاقيات الدولية، ليصبح أداة لحماية السيادة الاقتصادية للأطراف المتضررة من تلك الاتفاقيات³⁴.

- تعديل اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية ضرورة ملحة لإعادة الاتفاقية إلى مسارها الصحيح، وذلك بعد أن أثبت أن العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي ليست في مصلحة الجزائر التي لا تعتبر الاتفاقية بالنسبة لها ذات جدوى اقتصادية.

الفرع الثاني: مسار مراجعة اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

بداية من سنة 2010 تغير موقف الجزائر من تطبيق اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية؛ من القبول الحذر إلى التحفظ الصريح، وأمام هذا أعطى الجديد بدأ الطرف الجزائري يطرح مسألة إعادة تقييم الاتفاقية بدلا من الاكتفاء بتطبيقها وفقا للبنود المتفق عليها سنة 2002، حيث أن تطبيقا وفقا لتلك البنود جعل الاتجاه المتحفظ على الاتفاقية يتغير إلى المطالبة بمراجعتها، وهو الموقف الذي تبلور بوضوح مع إعادة تقييم أثر الاتفاقية، ليعلن بعدها رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون عن ضرورة مراجعتها بنداً بنداً تحت ما اسماء (قاعدة رايح رايح) وذلك خلال اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ: 31 أكتوبر 2021³⁵.

وفي هذا السياق كثفت الجزائر ضغوطها الدبلوماسية والاقتصادية خلال المشاورات الثنائية الرفيعة والمستمرة مع الاتحاد الأوروبي، حيث وجهت الجزائر انتقادات بشأن شراكتها معه، ودعت إلى مرحلة جديدة تعود بالفائدة على طرفيها من خلال إعادة التوازن بينهما للوصول إلى نتائج أفضل لكليهما.

وقد عبّر الطرف الأوروبي في كلمة ألقاها سفيره بالجزائر ديغو ميلادو منذ 17 فيفري 2025 خلال أشغال الملتقى المنظم من طرف المفوضية الأوروبية بالتعاون مع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والسفارة البولندية في الجزائر؛ عن قبوله مراجعة الاتفاقية بقوله: "...قد حان الوقت لإعادة النظر في علاقاتنا في مجملها..."³⁶.

لتجري بعدها المفاوضات بين الطرفين، ويتم التوصل خلال جولتين منها إلى الاتفاق حول تعديل 06 بنود من أصل 08، لكن في ظل هذه المفاوضات؛ لجأ الاتحاد الأوروبي إلى تفعيل إجراءات التحكيم ضد الجزائر، بشكل مضاعف وأحادي الجانب³⁷، لتنتهي بذلك مرحلة المشاورات الودية المباشرة حول بنود تلك الاتفاقية، وتتحول إلى نزاع أمام الهيئات التحكيمية الدولية، في الوقت الذي يبقى فيه مسار المراجعة الشاملة مفتوحاً بين الطرفين.

المطلب الثاني: خيار الانسحاب من اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

إن اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، وفقاً للالتزامات التي باقت الجزائر تتحملها جراء الالتزام بتنفيذ بنودها كما تم الاتفاق عليها في 2002، وبعد انتهاء مرحلة المشاورات الودية المباشرة حول مراجعة بنودها، إستجابة لطلب الجزائر مراجعتها، ولجوء الاتحاد الأوروبي إلى مباشرة إجراءات التحكيم الدولي تجاه الجزائر، فإن الانسحاب من اتفاقية الشراكة بات خياراً مطروحاً بشدة، وهو الخيار الذي سنتطرق إلى مبرراته، وأثر لجوء الطرف الأوروبي إلى التحكيم في طرحه، وذلك وفقاً لما سنحاول التطرق إليه ضمن الفرعين المواليين:

الفرع الأول: مبررات طرح خيار انسحاب الجزائر من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

لقد بدأت الدعوة إلى الانسحاب من اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية من طرف الوزير فريحات آيت علي وزير الصناعة والمناجم -الأسبق- الذي هدد بالانسحاب في اجتماع مجلس الشراكة، وذلك بعدما حاول الطرف الأوروبي إلغاء ضريبة استحداثها الجزائر لتعويض الخسائر الجبائية الناتجة عن التفكيك الجمركي على الواردات الأوروبية³⁸.

والواقع أن طرح خيار انسحاب الجزائر من اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية؛ يستند إلى جملة من المبررات التي من أبرزها:

1- تحميل الاتحاد الأوروبي للجزائر مسؤولية عدم تنفيذه للاتفاقية؛ حيث تؤكد التقارير الأوروبية الرسمية بأن اتفاقية الشراكة الأوروبية مع الجزائر لاسيما منطقة التبادل الحر، تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وتساهم في إدماج الجزائر تدريجياً في الاقتصاد العالمي، وأن هناك صعوبات تتعلق بتنفيذ أحكام الاتفاقية بالجزائر لاسيما فيما يتعلق بالاستثمار ونقل التكنولوجيا وهي صعوبات ترجع إلى العوامل الداخلية الجزائرية³⁹، وهو ما

يعني سعي الاتحاد الأوروبي الممنهج إلى تحميل الجزائر نتائج محدودة نتائج اتفاقية الشراكة بينهما، والتملص من مسؤوليته وعدم تنفيذ التزاماته الاتفاقية.

وعلى هذا الأساس؛ فإنه لا يمكن أن نتنظر من الاتحاد الأوروبي تحمل مسؤولية تجاه عدم تنفيذه لاتفاقية شراكته مع الجزائر، بل بالعكس تماما هو يحمل مسؤولية عدم تنفيذ التزاماته للجزائر، التي لا يمكنها في ظل التبعات المتزايدة التي يتحملها اقتصادها إلا الانسحاب من الاتفاقية.

2- إعمال نظرية التغير الجوهرية في الظروف في القانون الدولي العام؛ حيث يجد خيار الانسحاب من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سندا قويا في أحكام القانون الدولي العام، إذ تعتبر الاتفاقيات الدولية غير المتكافئة كخرق صريح لمبادئ النظام الدولي ومبدأ السيادة، حيث أن القانون الدولي يقتضي المساواة بين الدول، مما يسمح للحق للطرف المتضرر بإعادة النظر أو الانسحاب من الاتفاقيات الدولية التي تتعارض فيها المصالح أو تتغير فيها الظروف التي أبرمت فيها الاتفاقية⁴⁰.

وعلى هذا الأساس فإن تعارض المصالح بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في هذا المجال واضح، إذ أن الاتحاد الأوروبي قد حقق العديد من المزايا الاقتصادية في الجزائر جرّاء اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، مقابل تحمل الجزائر من هذه الأخيرة تبعات اقتصادية متزايدة يرفض الاتحاد الأوروبي الاعتراف بأن تنفيذ الجزائر لبنود اتفاقية الشراكة سببها المباشر، كما أن تغير ظروف إبرام اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية أيضا واضح، حيث أن الجزائر حين أبرمت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يكن ضمن هذه الأخيرة سوى 15 دولة، في حين يبلغ عدد دول الاتحاد الأوروبي الآن 27 دولة، وبما أن هناك تعارض في المصالح بين طرفي اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، بجانب تغير ظروف إبرام هذه الأخيرة فإن مبررات الانسحاب منها باتت متوفرة استنادا إلى قواعد القانون الدولي العام.

3- عدم جدوى مراجعة اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية؛ حيث توجد قناعات سياسية جزائرية بعدم جدوى مراجعة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إذ يرى الوزير الأسبق فرحات أيت علي بأن أي حديث عن تعديل بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يعد بمثابة "رهان خاسر" لأن الطرف الأوروبي يرفض أي مرونة بخصوص جوانب الاتفاقية إذا كانت تصب في صالح الطرف الجزائري، إذ أنه حتى حين يقبل إجراء تعديلات على الاتفاقية فإنه لا يقبل سوى بتعديلات شكلية لا تمس جوهر الامتيازات التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي في السوق الجزائرية⁴¹.

وعلى هذا الأساس فإن خيار إلغاء الاتفاقية برمتها وإعادة صياغة إطار تعاقدى جديد يتوافق والتحويلات الراهنة، بشكل كامل وفقا للتطورات المستجدة، يعد البديل الاستراتيجي الأنسب للجزائر التي لا تخدمها مجرد تعديلات جزئية⁴².

الفرع الثاني: انعكاس لجوء الاتحاد الأوروبي إلى التحكيم في طرح خيار انسحاب الجزائر من اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

بجانب المبررات السابقة لخيار انسحاب الجزائر من اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية؛ يعتبر لجوء الاتحاد الأوروبي إلى مباشرة إجراءات التحكيم ضد الجزائر مُصَوِّغاً حاسماً لفك ارتباطها بالاتحاد الأوروبي، ويجعل من الانسحاب الجزائري من الاتفاقية خياراً أساسياً بل ووحيداً.

حيث قررت المفوضية الأوروبية فتح إجراء تحكيمي ضد الجزائر، بسبب ما اعتبره قيوداً مضروضة على التجارة والاستثمار، وهو الإجراء الذي جاء في ظل سريان جلسات مراجعة اتفاقية الشراكة بين الطرفين الأوروبي والجزائري، حيث أنه تم عقد جلستين وتم التوصل إلى تعديل ست بنود في الاتفاقية من أصل ثمانية بنود طرحتها الجزائر للتعديل، وهو ما يعني بأن ثلاث أرباع التعديلات قد تم الاتفاق عليه⁴³.

وهو تصرف أحادي ومفاجئ للاتحاد الأوروبي تم اللجوء إليه في ظل سعي الجزائر لجولة جديدة من المشاورات لاستكمال مراجعة اتفاقية الشراكة بينها وبين الطرف الأوروبي، وهو ما عزز من الدعوة إلى انسحابها من الاتفاقية التي أصبحت توصف بأنها عبئ بلا مقابل⁴⁴، باعتباره خروج من الاتحاد الأوروبي عن روح الشراكة، لكونه يعكس توجهها أحادياً لا يعبر عن احترام الطرق الدبلوماسية والقنوات الرسمية لإدارة الخلاف⁴⁵.

والواقع أن ما يعزز طرح انسحاب الجزائر من اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية خاصة بعد لجوء الاتحاد الأوروبي للتحكيم:

1- الخرق الأوروبي للترتيبات المؤسسية لفض النزاعات؛ حيث أن اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية لا تتضمن النص المباشر على التحكيم الدولي المستقل، بل تقرر آلية تحكيم داخلية تتم حصراً عبر مجلس الشراكة الجزائرية الأوروبية باعتباره جهة مركزية مخولة للنظر في النزاعات، ويتم التحكيم فيه من ثلاثة أعضاء؛ ممثل للطرف الأوروبي، وممثل للطرف الجزائري، وممثل ثالث يتم اختياره بالاتفاق بين الطرفين⁴⁶، بيد أن الطرف الأوروبي قد جمد هذا المجلس الذي لم يتم تفعيله منذ ست سنوات، على الرغم من مطالبة الجزائر المتكررة لتفعيله، وهو ما يعد خرقاً للترتيبات المؤسسية المنصوص عليها في الاتفاقية⁴⁷، مما يجعل الانسحاب منها التصرف القانوني السليم؛ رداً على إخلال الطرف الأوروبي بأحكامها.

2- قصور آلية التحكيم؛ حيث أن التحكيم حسب ما تنص عليه اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية يدرس فقط مدى احترام أطراف الاتفاقية لالتزاماتها دون النظر إلى الأضرار التي يمكن أن تكون قد أصابت أحدهما جراء تنفيذ بنود الاتفاقية⁴⁸، وهو ما سيضع الجزائر أمام خيارين أفضلهما لا يعتبر جيدا بالنسبة لها، وهما:

° خيار قبول التحكيم الدولي المستقل؛ والمؤكد في هذا الخيار أن قرار التحكيم سوف يصدر ضد الجزائر، لأن المحكم سوف ينظر إلى مدى تنفيذها لالتزاماتها التعاقدية، وهو ما يتضح بأن الجزائر لم تفعله، ففرضها لبعض الإجراءات لتحسين اقتصاديها مثل وضع القيود على الاستيراد أو دعم المنتج الوطني... إلخ من الناحية الشكلية الظاهرية مخالف للاتفاقية⁴⁹، وهو ما سيجعل موقفها هشاً أمام المحكمين.

° رفض التحكيم الدولي المستقل؛ والمؤكد في هذه الحالة أنه سيتم صدور حكم تحكيمي غيابي في غير صالح الجزائر، عدا عن اعتبار الجزائر بمثابة المنتهك لقواعد الأحكام الدولية، باعتبارها خالفت الالتزام باتفاقية دولية، ويلزمها بالتالي تحمل المسؤولية الدولية، وهو ما سيرتب تداعيات اقتصادية واستراتيجية الجزائر في عني عنها⁵⁰.

وعلى هذا الأساس فإن قبول الجزائر للتحكيم يعني قطعاً صدور حكم في غير صالحها، ورفضها للتحكيم سوف يؤدي بها إلى مواجهة سياسية غير مضمونة النتائج، وعليه فالخيار الأفضل أمامها هو تفعيل بند الانسحاب من الاتفاقية المنصوص عليه في القانون الدولي العام، وفي اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية ذاتها⁵¹.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكننا القول بأن اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، من الاتفاقيات الدولية التي تم إبرامها في إطار التعاون الاقتصادي الدولي، وتحقيق المزايا الاقتصادية بين طرفيها، فأهدافها أبعد من مجرد تنظيم شكلي تقليدي للعلاقات، إذ يمتد ليمس الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فهي اتفاقية متكاملة الأهداف، ابتغى طرفيها من إبرامها تحقيق الاندماج الاقتصادي بينهما؛ في مجالات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا وحركة الأشخاص ورؤوس الأموال، وسعت من خلالها الجزائر إلى إيجاد شريك يكون لها عوناً في الأزمات الاقتصادية.

غير أن مسار تطبيق الاتفاقية على أرض الواقع قد أبان عن وجود فجوة كبيرة بين أهدافها المعلنة، وبين النتائج المترتبة عن تنفيذ بنودها في المجال الاقتصادي، ففي الوقت الذي حقق فيه الاتحاد الأوروبي العديد من المزايا الاقتصادية، تحمل الجزائر العديد من التبعات التي أثرت سلباً على اقتصادها، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن البدائل الاستراتيجية الممكنة

لإعادة التوازن بين طرفي الاتفاقية، لكن مواقف الاتحاد الأوروبي، ولجونه إلى التحكيم الدولي المستقل، بما يعتبر تحقيق مصالحه الخاصة ويعبر عن عدم التكافؤ التعاقدية، وهو الوضع الذي قد عزز من الطرح الرامي إلى انسحاب الجزائر من الاتفاقية، باعتباره الآلية التي يمكن من خلالها التخلص من تبعات تنفيذها، وكذا تجنب النتائج السلبية لقرارات التحكيم.

وعلى هذا الأساس؛ نختم دراستنا بجملة من النتائج التي موجز أهمها ضمن الآتي:

- أفرز تطبيق اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؛ استفاد هذا الأخير من السوق الاستهلاكية واسعة الانتشار التي كانت أبرز أهدافه من إبرام الاتفاقية. في الوقت الذي عانى فيه اقتصاد الجزائر من تبعات أثرت سلبا على نموه، وهو ما يُعبر عن انعدام الجدوى الاقتصادية للاتفاقية وذلك بسبب إخلال الطرف الأوروبي بتنفيذ التزاماته التعاقدية، عدا عن اعتراضه على القرارات الاقتصادية السيادية بالجزائر، الأمر الذي رفضه الطرف الجزائري، واعتبره مبررا لمراجعة الاتفاقية.

- اعتبرت الجزائر مراجعة اتفاقية الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي بديلا استراتيجيا لإعادة التوازن لطرفي اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية ومعالجة الاختلالات الهيكلية الناجمة عنها، وهو ما تجسد من خلال مطالبتها الرسمية بمراجعة الاتفاقية، وذلك استنادا إلى تغير ظروف الاتفاقية، وعدم وجود توازن بين طرفيها، وذلك وفقا لإعمال بند إعادة التفاوض الدولي.

- بدا أن الاتحاد الدولي قد قبل مطلب الجزائر الرامي إلى مراجعة اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، وذلك ما تجسد من خلال انطلاق الجولتين الأولى والثانية من المفاوضات بين الطرفين الجزائري والأوروبي لمراجعة ثمانية بنود اقترحت الجزائر مراجعتها، وهو التفاوض الذي توصل فعلا إلى الاتفاق حول ست بنود كاملة، أي حوالي ثلاثة أرباع البنود محل التفاوض، إلا أن الطرف الأوروبي وفي ظل تحضير الجزائر لانطلاق الجولة الثالثة، قد اتخذ قرارا أحاديا مفاجئا؛ وذلك بلجونه إلى تفعيل إجراءات التحكيم ضد الجزائر.

- إن لجوء المفوضية الأوروبية إلى تحريك إجراءات التحكيم الدولي المستقل في مواجهة الجزائر؛ في ظل مفاوضات جارية تم الاتفاق على أغلبية بنودها، خاصة وأن هذا الإجراء مخالف لبنود الاتفاقية ذاتها التي تنص فقط على التحكيم الداخلي، إنما يعبر عن رغبة الاتحاد الأوروبي في الإبقاء على تنفيذ الاتفاقية ببندوها التي حوت الجزائر إلى مجرد سوق استهلاكية لصادراته، بجانب تحميله إياها لتبعات عدم التزامه بتنفيذ بنود الاتفاقية، وهو الوضع الذي جعل البعض يطرح خيار انسحاب الجزائر من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، باعتباره الخيار الذي يجنبها تبعات مواصلة تنفيذ التزاماتها بتنفيذ الاتفاقية.

ويجنبها تحمل قرار التحكيم الدولي المستقل الذي لجأ إليه الاتحاد الأوروبي بالمخالفة لأحكام اتفاقية الشراكة بينه وبين الجزائر.

- تحميل الاتحاد الأوروبي الجزائر مسؤولية عدم تنفيذه لالتزاماته باتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، يَنُمُّ عن إصراره على تنفيذ اتفاقية الشراكة بما يخدم مصالحه دون مصالح الجزائر، وهو وضع لا يمكن الاستمرار فيه في ظل التبعات المتزايدة التي يتحملها اقتصاد الجزائر نُظير التزامها بتنفيذ بنود الاتفاقية، وهو ما لا يترك للجزائر في ظل توقف مسار مراجعة اتفاقية الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، سوى الانسحاب من هذه الأخيرة، طالما أن هناك تعارض واضح بين مصالح طرفيها، وعدم جدوى مراجعة بنودها الذي يعتبر بمثابة رهان خاسر طالما أن الاتحاد الأوروبي يرفض أي مرونة في تعديل بنود الاتفاقية إذا كانت تصب في صالح الطرف الجزائري.

- وجود مبدأ دولي راسخ، يمنح لأطراف الاتفاقية الدولية حق اللجوء إلى الانسحاب من الاتفاقية الدولية في حالة تغير ظروف إبرامها، وبما أن التغير في ظروف إبرام اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، خاصة من حيث عدد دول الاتحاد التي ارتفعت إلى ما يقارب الضعف، يجعل من الإبقاء على اتفاقية الشراكة بين الطرفين أمر غير عادل، وهو ما يعزز من مطلب انسحاب الجزائر من الاتفاقية وإبرام اتفاقية جديدة مع جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي، وفقا للظروف الاقتصادية الراهنة، ووفقا لما يخدم مصالح الطرفين معا.

وعليه نختم هذه الدراسة بالقول إنه في ظل التبعات التي يتحملها الاقتصاد الجزائري نتيجة التزام الجزائر بتنفيذ بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، باعتباره مُعطى هام بجانب المعطيات التي ترجع إلى موقف الاتحاد الأوروبي من تنفيذ الاتفاقية وتحميله الطرف الجزائري لأي مسؤولية عن تقصير الطرف الأوروبي في تنفيذ التزاماته الاتفاقية، بجانب إخلاله الصريح بتنفيذ بنود الاتفاقية، وأمام لجوئه إلى إجراء التحكيم الدولي المستقل بما يخالف بنود الاتفاقية التي تنص على التحكيم الداخلي، وتوقف المشاورات المتعلقة بمراجعة بنود اتفاقية الشراكة، بات الانسحاب من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الخيار الأساسي والأنسب للحفاظ على السيادة الوطنية، وتخليص الاقتصاد الوطني من التبعات الاقتصادية التي حولت الجزائر إلى سوق استهلاكية للصناعات الأوروبية.

الهوامش:

¹ - علاوي محمد لحسن، "اتفاقيات الشراكة الأورو عربية: شراكة اقتصادية حقيقية أم شراكة واردات- مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، العدد 16، 2012، ص 139.

- 2 - صالح بضياف، "اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005م-2019م) بين الواقع والمأمول"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، العدد 02، 2020، ص 1115.
- 3 - علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 140.
- 4 - محمد موساوي، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتأهيل الاقتصاد الجزائري: دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011-2012، ص 11.
- 5 - الشريف بقة، علي بلارو، "أثر قواعد المنشأ في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، الأكاديمية العربية، كوبنهاغن، الدنمارك، العدد 18، 2016، ص 13.
- 6 - محمد أمين صبحي، "مستقبل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية بين العوائق القانونية والأفق الاقتصادية"، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 01، مارس 2020، ص 317.
- 7 - ناجي محمد الهتاش، "الشراكة الأورو- جزائرية وخيارات الدبلوماسية الجزائرية بين تحدي الاستثمار ونجاح التغيير"، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، تبسة، الجزائر، العدد 06، سبتمبر 2018، ص 47.
- 8 - علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 148.
- 9 - عزيزة بن سمينة، "الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011، ص 151.
- 10 - محمد أمين صبحي، مرجع سابق، ص 324.
- 11 - جمال بوزكري، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2012-2013، ص 105.
- 12 - عزيزة بن سمينة، مرجع سابق، ص 152.
- 13 - محمد موساوي، مرجع سابق، ص 64 وما بعدها.
- 14 - محمد أمين صبحي، مرجع سابق، ص 324.
- 15 - عزيزة بن سمينة، مرجع سابق، ص 152.
- 16 - جمال بوزكري، مرجع سابق، ص 107.
- 17 - عزيزة بن سمينة، مرجع سابق، ص 152.
- 18 - علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 148.
- 19 - صالح بضياف، مرجع سابق، ص 1124.
- 20 - Houria SAOU, "(In)Coherence in the European Union's Economic and Migration Policies towards the Southern Mediterranean", Journal of Legal and Social Studies, University of Djelfa, Vol. 10, No. 2, 2025, p. 12.
- 21 - الشريف بقة، علي بلارو، مرجع سابق، ص 23.
- 22 - عباس ميموني، الجزائر والاتحاد الأوروبي يستعدان لمراجعة اتفاق الشراكة الموقع بينهما عام 2002 لاسيما شقه التجاري، متحصل عليه من الرابط: <https://h1.nu/1yJhB>
- 23 - جمال بوزكري، مرجع سابق، ص 168.

- 24 - طيب أمال، طيب سعيدة، "دور الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، حالة مجمع فرتيال FERTIAL"، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، مارس 2018، ص 129.
- 25 - جريدته الشروق، الجزائر لم تتفاوض جيداً بشأن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، متحصل عليه من الرابط: <https://h1.nu/1EwwL>
- 26 - عزيزة بن سميثة، مرجع سابق، ص 156.
- 27 - صحيفة الشرق الأوسط، "الجزائر: تبون يعيد إلى الواجهة أزمة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/06/26، متحصل عليه عبر الرابط: <https://h1.nu/1yJpq>
- 28 - ربيعة عبد السلام، "اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية... هل دقت ساعة الجسم"، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/06/26، متحصل عليه عبر الرابط: <https://h1.nu/1EwDe>
- 29 - صحيفة الشرق الأوسط، "الجزائر وبروكسل تبحث أزمة اتفاق الشراكة: يشمل التعقيدات الإدارية واختلال الميزان التجاري"، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/11/20، متحصل عليه عبر الرابط: <https://h1.nu/1EwEN>
- 30 - ناجي محمد الهتاش، مرجع سابق، ص 60.
- 31 - صحيفة الشرق الأوسط، "الجزائر وبروكسل تبحث أزمة اتفاق الشراكة: يشمل التعقيدات الإدارية واختلال الميزان التجاري"، مرجع سابق.
- 32 - جمال بوزكري، مرجع سابق، ص 208.
- 33 - جريدته الشروق، الجزائر لم تتفاوض جيداً بشأن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق.
- 34 - علي رحال وآخرون، الجوانب القانونية لاتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية، وحدة البحث، القوانين النازمة للأنشطة الاقتصادية وأثرها على التنمية، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، 2025، ص 14.
- 35 - عبد الرزاق بن عبد الله، "الجزائر... مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بندا بندا"، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/06/28، متحصل عليه عبر الرابط: <https://h1.nu/1EwY8>
- 36 - حسن جبريل، "الاتحاد الأوروبي يقبل مراجعة اتفاق الشراكة مع الجزائر"، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/06/27، متحصل عليه عبر الرابط: <https://h1.nu/1EwXb>
- 37 - عباس ميموني، "الجزائر تأسف للجوء الاتحاد الأوروبي للتحكيم بخصوص اتفاق الشراكة"، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/06/27، متحصل عليه عبر الرابط: <https://h1.nu/1EwYo>
- 38 - جلال لوز، "الجزائر- الاتحاد... هل يجب الخروج من اتفاق الشراكة؟"، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/11/26، متحصل عليه عبر الرابط: <https://h1.nu/1EwZM>
- 39 - علي رحال وآخرون، مرجع سابق، ص 167.
- 40 - بن حمزة فايزة، حبيبة زلاقي، "القواعد الدولية وسلطانها في مجال الاتفاقيات غير المتكافئة: الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي نموذجاً"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة جيجل، الجزائر، العدد 01، جوان 2024، ص 149.
- 41 - جلال لوز، مرجع سابق.
- 42 - ربيعة عبد السلام، "اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية... هل دقت ساعة الجسم"، مرجع سابق.
- 43 - علي رحال وآخرون، مرجع سابق، ص 169.
- 44 - جلال لوز، مرجع سابق.

- 45 - مصطفى بن مير، "الجزائر- الاتحاد الأوروبي... مراجعة لا قطيعة"، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/06/26، متحصل عليه عبر الرابط: <https://h1.nu/1EwZo>
- 46 - جلال لوز، مرجع سابق.
- 47 - مصطفى بن مير، مرجع سابق.
- 48 - علي رحال وآخرون، مرجع سابق، ص ص 170-171.
- 49 - جلال لوز، مرجع سابق.
- 50 - علي رحال وآخرون، مرجع سابق، ص 171.
- 51 - جلال لوز، مرجع سابق.

